

# مجلس الأمن

السنة الخامسة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٧١٨**

الثلاثاء، ١١ شباط/فبراير ٢٠٢٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| *الرئيس* | السيد بيكستين دو بوتسوريفا | (بلجيكا) |
| *الأعضاء:* | الاتحاد الروسي | السيد نيبنزيا |
| | إستونيا | السيد أوفارت |
| | ألمانيا | السيد شولتز |
| | إندونيسيا | السيد سيهاب |
| | تونس | السيد بن لاغة |
| | الجمهورية الدومينيكية | السيد سنغر وايسنغر |
| | جنوب أفريقيا | السيد مابونغو |
| | سانت فنسنت وجزر غرينادين | السيدة كينغ |
| | الصين | السيد وو هايتاو |
| | فرنسا | السيد ميشون |
| | فييت نام | السيد فام |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيدة بيرس |
| | النيجر | السيد أوغي |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد لي |

## جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

رسالة مؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ موجّهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بالسودان (S/2020/36)



2003448 (A)







*افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.*

## إقرار جدول الأعمال

*أُقرّ جدول الأعمال.*

## تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

### رسالة مؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بالسودان (S/2020/36)

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2020/110 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2020/36، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بالسودان.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

*أجري تصويت برفع الأيدي.*

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إستونيا، ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، تونس، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، الصين، فرنسا، فييت نام، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النيجر، الولايات المتحدة الأمريكية

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٥٠٨ (٢٠٢٠).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

**السيد وو هايتاو** (الصين) (*تكلم بالصينية*): تؤيد الصين دائما عملية السلام في إقليم دارفور بالسودان. ويحدد القرار ٢٥٠٨ (٢٠٢٠)، الذي اتخذه مجلس الأمن للتو، معايير الاستعراض والتعديل المنتظمين لنظام الجزاءات. وترحب الصين بذلك القرار وقد صوتت مؤيدة له.

لا تزال الحالة الراهنة في دارفور مستقرة إلى حد كبير، وتمر المنطقة بفترة انتقالية حرجة من حفظ السلام إلى بناء السلام. وتشيد الصين بالجهود التي تبذلها حكومة السودان في صون السلام والاستقرار في إقليم دارفور وفي تعزيز العملية السياسية. وينبغي لمجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يعترفا اعترافا تاما بالجهود التي تبذلها حكومة السودان، وأن يحترما قيادة السودان بشأن مسألة دارفور، وأن يعززا الاتصال والتنسيق مع حكومة السودان ويستمعا بعناية إلى وجهات نظرها واقتراحاتها.

وتؤمن الصين دائما بأن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة. وينبغي لها أن تسهم دائما في التوصل إلى تسوية سياسية للمسائل ذات الصلة. وينبغي لمجلس الأمن أن يستعرض آخر تطورات الوضع في الميدان، وأن يستعرض نظم الجزاءات المفروضة على السودان، وأن يضع خريطة طريق لرفع الجزاءات، وأن يرسل إشارة إيجابية إلى البلد المعني، وأن يقدم المزيد المساعدة لصون السلام والاستقرار في المنطقة، بالتنسيق مع حكومة السودان.

**السيد نيبنزيا** (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): صوت الوفد الروسي مؤيدا القرار ٢٥٠٨ (٢٠٢٠) بشأن تمديد ولاية

فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان.

ونرى أن الحالة في دارفور تتجه نحو التطبيع بصورة منتظمة. ونلاحظ الديناميات الإيجابية عموما في الحالة العسكرية والسياسية والتسوية السلمية للنزاع في ذلك الإقليم السوداني. ومن الواضح أن الاتجاهات الإيجابية تشهد على أن الجزاءات التي دامت ١٥ عاما قد حققت الآن غرضها. وتجسّد هذه الوثيقة الفهم بأن الوقت قد حان لوضع خريطة طريق واضحة لاستعراض القيود التي فرضها مجلس الأمن ورفع الجزاءات المفروضة على السودان في نهاية المطاف. وتبين تجربة إريتريا أن من الممكن، بالإرادة السياسية المناسبة، اتخاذ خطوات كبيرة نحو رفع الجزاءات. ونأمل في أن يجد زملاؤنا في المجلس الشجاعة لاتخاذ تلك الخطوة الهامة والضرورية إلى الأمام.

ونود أن نبرز جهود الوساطة التي تبذلها الخرطوم فيما يخص مساريْ التفاوض في أفريقيا الوسطى وجنوب السودان. ومن المؤكد أن هذه الخطوات الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية بأسرها ينبغي أن تحظى على النحو الواجب باهتمام المجتمع الدولي، وفي مقدمته مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن.

وفي الختام، نود أن نؤكد مرة أخرى على أن أي نظام للجزاءات يفرضه مجلس الأمن ينبغي أن يخضع للاستعراض وأن يتكيف مع الحقائق على أرض الواقع. ونأمل في أن يتم قريبا وضع المعايير المحددة لرفع الجزاءات المفروضة على السودان، لأن الوقت قد حان لذلك.

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

**السيد صدّيق** (السودان): السيد الرئيس، أرجو أن أهنئكم على ترؤسكم مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أتقدم بالشكر والتقدير لسعادة المندوب الدائم لجمهورية فييت نام الاشتراكية على جهوده المبذولة خلال رئاسته للمجلس في الشهر الماضي. في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أصدر مجلسكم الموقر بيانا رئاسيا جاء فيه ما يلي:

(تكلم بالإنكليزية)

”[و] يرحب مجلس الأمن بمظاهر التحسن المستمر في الوضع الأمني في جميع أنحاء دارفور خارج منطقة جبل مرة، بفضل نشر قوات الأمن الحكومية وحملة جمع الأسلحة التي اقترنت به“ (S/PRST/2018/19).

(تكلم بالعربية)

وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، تقدمت سعادة السفيرة يوانا فرونيتسكا، الرئيسة السابقة للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، بتقريرها الفصلي إلى المجلس (انظر S/PV.8684) الذي يغطي الفترة من ٤ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وهو تقرير وضعته بعد زيارة إلى السودان وقفت فيها بنفسها على حقيقة الأوضاع في دارفور. وقد ورد في التقرير ما يلي:

(تكلم بالإنكليزية)

”لقد تحسنت الحالة بلا شك في دارفور منذ زيارتي العام الماضي، وفي السياق الأوسع، منذ فرض نظام الجزاءات. وجرى تطبيع الحالة الأمنية إلى حد كبير، باستثناء وجود جماعات المتمردين في مناطق محدودة من جبل مرة“. (المرجع نفسه، صفحة ٢).

(تكلم بالعربية)

وتقول رئيسة لجنة الجزاءات في موضع آخر من الإحاطة التي قدمتها إلى المجلس في كانون الأول/ديسمبر الماضي،

(تكلم بالإنكليزية)

”لذلك، أشجع اللجنة والمجلس على استكشاف مختلف الخيارات بشأن كيفية دعم أداة الجزاءات واعترافها بالإنجازات التي حققتها حتى الآن السلطات السودانية والشعب السوداني.“ (المرجع نفسه، صفحة ٣).

(تكلم بالعربية)

أغتنم سانحة انعقاد هذه الجلسة لتوضيح بعض الحقائق الجوهرية:

أولا، فقدت العقوبات المفروضة على السودان قبل ١٥ عاما بسبب الأوضاع التي كانت ماثلة بدارفور جدواها الآن، وهو ما يتطلب من المجلس إعادة النظر فيها ورفعها استجابة للتطورات الماثلة على الأرض في دارفور.

ثانيا، ما فتئنا نردد في بياناتنا ولقاءاتنا بأعضاء المجلس على أن الأوضاع بدارفور تشهد تقدما مطردا يوما بعد يوم، فهناك حاليا وقف لإطلاق النار في كافة مناطق دارفور لم يشهد خرقا منذ أن تم إعلانه. فضلا عن ذلك، فإن هناك مفاوضات جادة تجري بين الحكومة والأطراف برعاية من دولة جنوب السودان، حيث أسفر التفاوض عن التوقيع على اتفاق لإعلان المبادئ بين الحكومة والحركات المنضوية تحت لواء الجبهة الثورية وخارجها، وهو ما يعد نقلة نوعية نحو وقف الحرب وإحلال السلام ليس في دارفور فحسب، بل في كافة أرجاء البلاد.

ثالثا، بالنسبة للعقوبات المفروضة على الأشخاص الأربعة بموجب قرار مجلس الأمن ١٦٧٢ (٢٠٠٦)، أرجو أن أوضح بأن أحدهم قد تقاعد قبل سنوات عن خدمة القوات المسلحة السودانية ولم تعد له أية علاقة بالخدمة العامة في السودان، أما الآخر فهو حاليا قيد الاحتجاز رهنا لتحقيقات جنائية بحقه. والاثنان الآخران، وهما من القيادات السابقة في الحركات المسلحة، فقد تواريا عن الأنظار قبل سنوات ولا يُعرف لهم مكان.

يعلم أعضاء المجلس أن دارفور يجمعها شريط حدودي مع منطقة تشهد ظروفا أمنية دقيقة ونشاطا للجماعات المتطرفة، خاصة بوكو حرام وداعش وعصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية التي تقوم بأنشطة غير مشروعة مثل الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر والاتجار بالمخدرات وتهريب السلاح. تلك التحديات على حدود السودان الغربية تتطلب رفع كفاءة وقدرة الأجهزة الأمنية السودانية وسلطات إنفاذ القانون من أجل التعامل مع ذلك الواقع الأمني الدقيق، وذلك بالطبع لا يتأتى في ظل العقوبات التي فرضها المجلس بموجب القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥).

ختاما، نؤكد ترحيبنا بالقرار المتخذ للتو ٢٥٠٨ (٢٠٢٠) واستعدادنا للتعاون مع هذه اللجنة. ونأمل أن تنظر هذه اللجنة في كيفية إيجاد مخارج من هذه العقوبات. وأكرر التزام بلادي بالعمل مع المجتمع الدولي من أجل بناء سودان جديد تسود فيه قيم الحرية والسلام والعدالة، سيما بعد ثورة كانون الأول/ديسمبر المجيدة. وذلك لا يتأتى إلا بأن يتعاطى مجلس الأمن بإيجابية مع تطلعات شعب السودان، ومن أهمها رفع هذه العقوبات عنه.

*رفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.*